A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

CDIP/8/NF/3
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 6 سبتمبر 2011

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الثامنة

جنيف، من 14 إلى 18 نوفمبر 2011

دراسة حول البراءات والملك العام[1و2] - ملخص عملي

من إعداد الأمانة

1. يضم مرفق هذه الوثيقة ملخصاً عملياً لدراسة حول البراءات والملك العام، أعدت في إطار مشروع الملكية الفكرية والملك العام (CDIP/4/3/REV). وأعد هذه الدراسة مجموعة من الخبراء وتضم عرضاً للبراءات والملك العام فضلاً عن عدد من البيانات الخاصة بكل بلد على حدة فيما يخص العلاقة بين الملك العام وقانون البراءات الوطنية وآليات استرجاع المعلومات المعنية.

1. إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى أن تحيط علماً بالمعلومات الواردة في مرفق هذا التقرير.

[يلي ذلك المرفق]

---

[1] تعبر وجهات النظر الواردة في هذه الدراسة عن آراء أصحابها، و ليس بالضرورة عن وجهات نظر الأمانة العامة للويبو أو الدول الأعضاء فيها.

[2] أعد الجزء الخاص بالبراءات والملك العام من هذه الدراسة السيد جيريمي فيليبس، وهو أستاذ محاضر في معهد كوين ماري لبحوث الملكية الفكرية بجامعة لندن في المملكة المتحدة. أما الجزء الخاص بالبعد التنموي: الممارسات الوطنية والخبرات، فأعده كل من:

(أ) السيد مكلين سيبندا، كبير الموظفين التنفيذيين بمدينة العلوم والتكنولوجيا The Innovation Hub في بريتوريا بجنوب أفريقيا،

(ب) والسيد حسام الصغير، أستاذ القانون التجاري والمدير العام للمعهد الإقليمي للملكية الفكرية بجامعة حلوان والمحامي بالقاهرة، مصر،

(ج) والسيد أرنستو رينجيفو جارسيا أستاذ بجامعة *Universidad Externado de Colombia* في بوغوتا بكولومبيا،

(د) والسيدة أولينا بافلينا أورليك مديرة معهد البحوث العلمية والملكية الفكرية في كييف بأوكرانيا،

(هـ) وأخيراً، السيد كالاب جابريال، شريك رئيسي بمكتب محاماة K&S Partners المتخصص في شؤون الملكية الفكرية بجرجاون بإقليم العاصمة الوطنية بالهند.

ملخص عملي:

تتألف هذه الدراسة من عرض للبراءات والملك العام فضلاً عن عدد من البيانات الخاصة بكل بلد على حدة فيما يخص العلاقة بين الملك العام وقانون البراءات الوطنية وآليات استرجاع المعلومات المعنية.

وكما هو موضح في القسم الأول 2.1 الآتي ذكره، تندرج هذه الدراسة في إطار المبادرات المتعددة التي أطلقت نيابة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) على يد خبراء محنكين ولا يتعين التعاطي معها بمعزل عن هذه المبادرات.

ويمكن سرد نتائج الدراسة فيما يلي:

على الرغم من توفر الأدبيات حول طبيعة الملك العام ووضعيته القانونية في إطار الملكية الفكرية، يعتبر هذا الموضوع حديث العهد ويشير في الغالب إلى المسائل المتعلقة بحق المؤلف. وتأتي هذه الدراسة في وقتها وهي ضرورية لأنها قد تعين الطامحين في استخدام محتواها كأساس للمزيد من المناقشات وتحليل القضايا المتعددة والمعقدة المطروحة بها على اعتبار أن الدور الذي يقوم به الملك العام في مجال الابتكار التكنولوجي يختلف عن نظيره في مجال حق المؤلف؛

ولا يبدو أن هناك أية أدبيات تشير إلى وجود علاقة سببية قابلة للثبوت القاطع بين النفاذ إلى المعلومات حول البراءات في الملك العام و أي شكل من أشكال الابتكار أو الإبداع. ومع ذلك، يتجسد للعاقل سلامة الافتراض بأن تحسين وسائل التعرف على المعلومات في الملك العام والنفاذ إليها من شأنه أن يعود بالنفع على كافة شرائح أوساط الابتكار، ولو بالمساعدة على القضاء على المحاولات الفاشلة في السابق لحل المشكلات التقنية وعلى تفادي ازدواجية البحث في النتائج التي آلت بالفعل إلى الملك العام. وفضلاً عن ذلك، يمكن الافتراض بأن النفاذ الميسر إلى الملك العام ينطوي على مزايا إضافية نظراً لتوفر سبل القياس التي تحل الصعوبات التقنية ويمكن تطبيقها لاحقاً في مواقف مشابهة؛

وتتسم المعلومات التي آلت إلى الملك العام، باعتبارها منتجاً يتفرع عن نظام البراءات، بعدد من الخصائص تجعل من السهل التعرف عليها والوصول إليها أكثر من المعلومات الأخرى في العموم. ويرجع ذلك إلى الآتي:

"1" تحمل الوثائق المرتبطة بهذه المعلومات رمزاً بموجب مشروع التصنيف الدولي لبراءات الاختراع ما يجعلها تقترن بموضوعها الأساسي،

"2" وتتزايد باستمرار البلاغات عن القواعد القانونية بشأن معاني وثائق البراءات المثيرة للجدل وتفسيرها كما تنشر على الإنترنت،

"3" وثمة شرط قانوني يقضي بالجودة في وصف الاختراع بطلب البراءة حتى يتسنى للمستخدم المتمرس في مجال تطبيق الاختراع بتشغيله على الأقل نظرياً،

"4" ويمكن لفاحصي البراءات التعرف على وثائق البراءات القديمة في الوثائق اللاحقة المذكورة بها، وذلك عند البت في جدة الاختراع وتفرده، ما سيسمح للجمهور بالربط بسهولة بين اختراع وآخر؛

ويتزايد الوعي خصوصاً لدى الدول النامية الراغبة في تصميم وصيانة نظام لتسهيل الوصول إلى البراءات منتهية الأجل وغيرها من المواد التي تدخل في الملك العام، وهي دول ليس لديها بالضرورة باع طويل في تصنيف البراءات والتوثيق اللازم لها؛

ويغيب أي إطار قانوني دولي في الوقت الراهن للتعاون في تطوير مجال براءات الملك العام باعتبارها مورداً في حد ذاتها. ومع ذلك، يبدو من المشجع ما يتميز به هذا المجال من تقليد راسخ وهو التعاون بين الإدارات المانحة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وبما أن هدف تعزيز براءات الملك العام من شأنه أن يعم بالفائدة على كافة المستخدمين لنظام البراءات وكافة الأفراد في أوساط الابتكار، فإنه ليس ببعيد تحقيق هذا الهدف حتى في غياب أي إطار قانوني دولي لهذه الغاية.

جنوب أفريقيا:

يبحث هذا الجزء من الدراسة في الوضع بجنوب أفريقيا وتحديداً، كيف تتعامل تشريعات البراءات مع معلومات الملك العام ومتى تؤول البراءات المسجلة إلى الملك العام. بالإضافة إلى ذلك، تتطرق الدراسة إلى بعض النقاشات المعاصرة حول دور البراءات بالنسبة لنتائج البحوث الممولة حكومياً والتنمية وتنمية الملك العام. وينص قانون البراءات في جنوب أفريقيا لعام 1977 على خطوط إرشادية واضحة للغاية بشأن البراءات المسجلة التي تؤول إلى الملك العام. إذ تؤول أية براءة مسجلة إلى الملك العام إذا ثبت صحة الطعن في تلك البراءة. كما تنقضي البراءة في حال عدم دفع رسوم التجديد (مع مراعاة الحق في استرجاع البراءة إذا كان الامتناع عن الدفع غير مقصود) أو ينتهي أجل البراءة بنهاية الفترة المنصوص عليها وهي عشرون عاماً وذلك في غياب أي مواضع لتمديد هذه الفترة القانونية المقبول بها عامةً كفترة لحماية البراءات في قانون جنوب أفريقيا. وينص الإطار القانوني للملكية الفكرية النابعة من البحوث التي تمولها الحكومة والتنمية في جنوب أفريقيا على آليات لإيجاد التوازن بين تسجيل البراءات أو الملك العام أو نفاذ الجمهور إلي هذه البراءات النابعة من البحث والتنمية. وعامةً، ثمة حاجة إلى تعزيز الوعي بنظام البراءات وكيفية العمل بالمعلومات المصنفة ضمن البراءات مع التركيز على المبادئ الإقليمية.

مصر:

لا يختلف معنى مصطلح الملك العام في نظام البراءات المصري عن نظيره في الأنظمة القانونية الأخرى. ويعني تحديداً مجموع الأفكار والمعارف والعلوم والمعلومات التقنية والاختراعات التي ليس لشخص أو لمنظمة أي حقوق ملكية عليها. وعليه، يحق للجميع الحصول على المواد التي آلت إلى الملك العام لاستخدامها بحرية واستغلالها بشتى الطرق. وبغية توسيع دائرة الملك العام، التزمت السياسة الحاكمة لقوانين الملكية الفكرية المصرية بخصوص البراءات بالحد الأدنى من معايير الحماية المنصوص عليها في اتفاقية التريبس بغية استغلال كافة الاستثناءات والتقييدات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وتفسيرها في ضوء الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في المادتين 7 و8 من الاتفاقية، لتحقيق مصالح الدولة.

وإذ تبنى قانون البراءات القديم النظر الرسمي في نماذج البراءات، فإن قانون الملكية الفكرية رقم 82 للعام 2002 كان قد نص للمرة الأولى على النظر الجوهري في شأن هذه النماذج. ويتطلب هذا التعديل تحسيناً كبيراً في مهارات العاملين في مكتب البراءات وكذا تزويد المكاتب بالتكنولوجيا حتى يتسنى القيام بالبحث الملائم حول التقنية السابقة في مختلف الحقول التكنولوجية. وعليه، يعد النظر الجوهري في نماذج البراءات التي تنطوي على تكنولوجيات جديدة حملاً ثقيلاً على مكتب البراءات. وتفرض حماية البيوتكنولوجيا تحديات جديدة. فمن المهم مثلاً لمكتب البراءات وجود نسخة إلكترونية للكشوف التسلسلية، حتى يتسنى له التأكد من وجود الظروف المواتية لحماية اختراعات الهندسة الوراثية. ومع ذلك، لا تفرض قوانين الملكية الفكرية على مودع الطلب أن يسلم نسخة إلكترونية من كشوف تسلسل الأحماض النووية.

وتكفل قوانين الملكية الفكرية المصرية أعلى مراتب الكشف العلني في شؤون البراءات إذ تُلزم مودع الطلب بالكشف عن الاختراع بأفضل طريقة حتى يتمكن الخبير في هذا المضمار باستخدام الاختراع بأفضل الوسائل الممكنة المعروفة لمودعه.

وعندما ينطوي الاختراع على كائن دقيق، يتعين على مودع الطلب الكشف عن هذا الكائن بطريقة تتوافق والقواعد العلمية المعروفة. ويشمل ذلك المعلومات اللازمة للتعرف على تكوينه وخصائصه واستخدامه وكذا إنشاء مزرعة قابلة للحياة في مختبر من المختبرات التي تعترف بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ويذكر أن المختبرات الوطنية ليست مجهزة بالتكنولوجيا الملائمة والمعدات اللازمة للحفاظ على الكائنات الدقيقة. بالإضافة إلى ذلك، وعندما يكون الاختراع عبارة عن كائن دقيق طور خارج مصر، لا توجد قواعد واضحة تتعلق بالكشف عن الكائن القادم من الخارج لدى سلطات الجمارك حتى تتمكن من وضع مزرعة قابلة للحياة لهذا الكائن في أي مركز من المراكز الوطنية المعنية. وفي النهاية، تبقى الطلبات معلقة لردح طويل من الوقت.

وبغية محاربة القرصنة البيولوجية، تنص القوانين المصرية على أنه في حال أن الاختراع ينطوي على مزرعة بيولوجية أو مادة حيوانية أو على المعارف التقليدية في مجالات الطب أو الزراعة أو الصناعة أو الحرف اليدوية، أو على ميراث بيئي أو ثقافي، يتعين على مودع الطلب الحصول على مصدر هذا المنتج أو المعرفة أو الميراث بوسائل شرعية.

وتوفر طلبات البراءات المعلومات اللازمة لضمان شفافية السوق حيال وضعية البراءات الخاضعة للاحتكار التي لا تشكل جزءاً من الملك العام. ويمكن الحصول على المعلومات الخاصة بالبراءات من خلال المنشورات. كما تتوفر الوثائق في مكتب البراءات. وجدير بالذكر أنه لم يتم إنشاء أية قواعد بيانات لتسهيل البحث عن الطلبات المقبولة وغيرها من المعلومات المنشودة المتعلقة بالبراءات. ومع ذلك، تتواصل الجهود لإنشاء قاعدة البيانات تلك بالتعاون مع المكتب الأوروبي للبراءات والويبو. وتعرض إصدار مجلة Patent Gazette لتأخير ما ملحوظ، تسبب في بعض المشكلات.

وبغية الحفاظ على الملك العام، تنص قوانين الملكية الفكرية المصرية على أنه حال تسجيل براءة اختراع تنقصها شروط الجدة أو تغيب عنها شروط أهلية البراءة، فمن الممكن رفع قضية لشطب هذه البراءة. ولكن يتميز النظام القضائي المصري بالازدواجية فطبيعة واختصاص المحاكم الإدارية تختلف عن نظيرتها في المحاكم المدنية والجنائية. وعليه، فإن قضية التعدي أمام المحاكم الجنائية لا تعطل قضية البطلان المرفوعة أمام المحاكم الإدارية والعكس صحيح. وخاتمة القول إن الطبيعة المزدوجة للنظام القضائي المصري قد تؤدي إلى قرارات غير متناسقة في المحاكم المختلفة.

كولومبيا:

يحلل هذا الجزء من الدراسة أثر نظام البراءات والملك العام في تطوير العلوم والابتكار والتكنولوجيا في كولومبيا. وقد بدأت الحكومة بإعداد سياسة عامة في هذا الشأن لأنها تهدف إلى إضفاء الحماية الفعالة على الأنشطة الإبداعية وتعزيز الوصول إلى التطورات التقنية واستخدامها، وهي التطورات الموجودة في وثائق البراءات الداخلة في الملك العام. وتكمن الأهداف الرئيسية لهذه المبادرة في تشجيع الابتكار والإبداع من خلال استخدام نظام الملكية الفكرية وتعزيزه كآلية لتطوير الأعمال وإيجاد الوظائف في الدولة.

وفي إطار جهودها لبلوغ هذه الأهداف، أحرزت كولومبيا تقدماً في مجال إدارة المعلومات المتعلقة ببراءات الملك العام وتعزيزها، باللجوء إلى الكيانات الحكومية المنوطة بذلك وباستخدام وسائل التدريب على استخدام بنوك البراءات والبحث فيها. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تولد عن هذا العمل، كان تعزيز الاستخدام الأمثل لما يعرف بالأدوات التكنولوجية غير كافياً. ومن الضروري إذا تعزيز الاستراتيجيات وتوحيد الجهود حتى يتمخض عن استخدام المعلومات مولد تكنولوجيات جديدة أو تحسين التكنولوجيات الموجودة بالفعل.

كما تفهم قطاع الأعمال والقطاع الأكاديمي أهمية النفاذ إلى المعلومات واستخدامها لصالح تنمية الصناعة والمعارف في كولومبيا. ومع ذلك، لم يستخدم هذا المصدر من المعارف على الوجه الأمثل وهو ما يمثل بما لا يدع مجالاً للشك خسارة في دولة من دول العالم النامي.

وتنتهي هذه الدراسة إلى أن عدداً ملحوظاً من الوثائق التقنية في كولومبيا قد آلت إلى الملك العام ولكن لا يوجد دليل علمي واحد يثبت استخدام المعلومات الواردة فيها أو استغلالها بغية تطوير تكنولوجيات جديدة في قطاع الأعمال والقطاعين الأكاديمي والعلمي. ولذا، من المهم الاستمرار على طريق التوعية في المجتمع وتطوير استراتيجيات جديدة لنشر أهمية استغلال هذه الأداة التكنولوجية المتاحة لمختلف القطاعات الاقتصادية في الدولة.

أوكرانيا:

تهدف البحوث الجارية لاستخدام مصطلح "الملك العام" في مجال البراءات في أوكرانيا إلى تحليل مستوى تطور الملك العام في قانون البراءات وتحليل التشريعات الأوكرانية المرتبطة بهذا الأمر والمواضيع المتداخلة لنظام البراءات الوطني ومجالات الملك العام وأخيراً التعرف على الوسائل والأدوات المتاحة للحصول على المعلومات المتعلقة بالبراءات.

تقضي التشريعات الأوكرانية الحالية بنقل مواد الملكية الصناعية إلى الملك العام. ويخضع هذا الأمر للقانون المدني الأوكراني ولتشريعات خاصة في قانون البراءات. ويحدد البحث قواعد عامة لنقل مواد الملكية الصناعية إلى الملك العام (من براءات الاختراع ونماذج المنفعة ونماذج صناعية) وحدود هذه العملية، بموجب القانون.

ويضم البحث خصائص مختصرة لنظام البراءات الوطني في أوكرانيا وهيكله وأهدافه، كما يحدد طرق تطوير نظام البراءات ووقع هذا النظام على تنمية الابتكار في الدولة.

ويخلص البحث إلى اختلاف فهم مصطلح "الملك العام" في أوكرانيا باعتباره تحديداً فرصة لاستخدام المعلومات المتاحة. ويشير المصطلح إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات ومصادر المعلومات في نشاطي الابتكار والعلوم. وفي ضوء ما سبق، يبدو من البديهي التركيز على بعدين أساسيين في البحث: (1) القضايا المتعلقة بتحديد المعايير للمواد الخاضعة لقانون البراءات وشروط الحماية القانونية وشروط دخول هذه المواد في الملك العام، (2) والقضايا المتعلقة بمعلومات البراءات وغيرها من الموارد المعلوماتية المتاحة مجاناً.

وعليه، يوفر البحث عرضاً للمصادر المعلوماتية والمعلومات المتعلقة بالبراءات وسبل إثباتها والوسائل المتاحة للوصول إليها. كما يعرف الهياكل الموجودة في أوكرانيا ويوفر المعلومات الخاصة بالبراءات ومصادر المعلومات الأخرى المتاحة المتعلقة بالملكية الفكرية والتي تؤثر في النشاطين الابتكاري والعلمي. كما يلقي البحث الضوء على استطلاع للرأي حول المعلومات في مجال البراءات، تم إطلاقه والاحتفاظ به في نظام البراءات الأوكراني، وكذا الموارد المعلوماتية المتراكمة بالخارج. وتم تخصيص بعض الجهود لقلب العلاقة بين المجتمع ونظام البراءات الأوكراني ولاسيما في مجال دخول البراءات إلى الملك العام.

الهند:

ينظر هذا الجزء من الدراسة في الآتي:

1. عرض لمصطلح "الملك العام" والمصطلحات المرتبطة به في الهند وكذا التعرف على المواضيع التي قد تدخل في مجال الملك العام.

2. تأثير الملك العام في نظام البراءات الهندي-بعض الأحكام الخاصة في قانون البراءات الهندي لعام 1970 المتعلق بالملك العام والكشف العلني.

3. التشريعات القائمة والمقترحة التي تحكم بعض أبعاد الملك العام كالتنوع البيولوجي والمعارف التقليدية وحماية الأصناف النباتية والفلكلور.

4. فوائد توفر المعرفة عن الملك العام بالهند.

5. التعرف على الوسائل المتاحة للوصول إلى المواضيع والمعلومات المتاحة عن الملك العام.

6. كيفية دخول موضوع البراءات إلى الملك العام.

7. عنصر البراءات الخاص الذي يربط ما بين نظام البراءات الهندي والتنوع البيولوجي/المعارف التقليدية التي يفرضها التشريع وكذلك التشريعات المقترحة في الهند.

8. التشريع المقترح حول المعارف التقليدية ووقعها على نظام البراءات الهندي. نبذة سريعة عن المعارف التقليدية المسجلة وغير المسجلة وهي تتسم إما بالعلنية أو السرية، وكذلك أثرها على نظام البراءات الهندي.

9. البعد التنموي لنظام البراءات والملك العام في الهند.

10. الأحكام والدراسات الإفرادية والمسائل العملية المتعلقة بالملك العام في الهند.

[نهاية المرفق والوثيقة]